



## كلمة التحرير

نحرص قدر الإمكان في مجلة التجديد على أن نحافظ على شيء من التوازن في نوعية الموضوعات التي يتم نشرها، بحيث يجد القارئ حضوراً متساوياً للموضوعات التي نطلق عليها عادة العلوم الإنسانية والعلوم التي نطلق عليها العلوم الشرعية تماشياً مع تجربة التفريق الخاطئ بين "العلوم المدنية" و"العلوم الشرعية". ويهدف هذا المسعى إلى توفير مادة علمية تنطلق من فكرة التوحيد، ولكنها تمتد أفقياً لتشمل كل مظاهر الحياة الإنسانية وخاصة في جانبها الواقعي باعتبار أن الإنسان هو جوهر كل الاهتمامات العلمية؛ إلا أننا في كل مرة نصطدم بندرة الموضوعات الإنسانية والاجتماعية. على الرغم من النقد الذي عادة ما يوجهه دارسو الإنسانيات إلى أصحاب الاختصاصات الشرعية بوصفهم لا يهتمون بالواقع المعاش (أحوال الناس) وإنما ينحصر اهتمامهم في النظر في النصوص بين متقيد بظواهرها ومظهر لمستبطناتها. وهو نقد صحيح ولا يمكن بحال من الأحوال

إنكاره، إلا أن ما ينتجه أصحاب الاختصاصات الإنسانية لا يختلف جوهرياً عما ينتجه أصحاب الاختصاصات الشرعية حيث ظلت العلوم الإنسانية والاجتماعية منحوسة في مضائق التضاريس الأيديولوجية على مختلف منطلقاتها، والذين انفكوا من أسرها وجدوا أنفسهم أسرى السلطة السياسية.

إن دراسة الواقع الإسلامي ليست دعوة نظرية يزايد بها المفكرون بعضهم على بعض، إنها أساساً اهتمام وممارسة عملية، وغيابها ليس دائماً ناجماً عن عدم الوعي بأهميتها، ولكن أغلب الظن أنه ناتج عن الخوف منها. وعزوف المفكرين المهتمين بالعلوم الإنسانية عزوف يعكس افتقارهم للشروط المحققة لها. فالبحث الميداني يتطلب أولاً أسباباً مادية ليس من الهين التوفر عليها، وخاصة المال والوقت الضروريين لإجراء هذه الدراسات، والبحث الميداني يتطلب ثانياً من الباحث شجاعة وجرأة فكرية نادرة تستطيع أن تتقبل ما يمكن أن تحدته من ثقب في الغلاف الأيديولوجي السميك، والبحث الميداني يتطلب ثالثاً إثارة أسئلة عادة ما تكون متاخمة لنفوذ "المقدس" أو لنفوذ السياسي، الأمر الذي يجعل الباحث يحجم عن الإقدام على خوض هذه المغامرة ويكتفي بترديد جملة من القناعات يعسر تحويلها إلى سياسة عملية.

ومن هنا يتبين أن جوهر المشكلة في الأبحاث الإنسانية وغيرها هي حرية السؤال وإثارة كل الافتراضات الممكنة واختبارها، وهذا يحتاج إلى توافر المعلومات الضرورية حول الظاهرة الاجتماعية موضوع الدراسة، إلا أن توافر هذه المعلومات رهين بتحرير المؤسسات العلمية، أي بتحقيق الحد الأدنى من استقلال المعرفة عن مراكز النفوذ الدينية والسياسية التي تستغل







